

خصخصة النزوح

كيف انتقلت أعباء إدارة الأزمة الإنسانية
من المؤسسات إلى الأسر النازحة في لبنان



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل بين المنقذين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية. يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها.

سُجل فرع **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت** بموجب مرسوم جمهوري رقم 8613، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2012، للقيام بالبحوث والدراسات التي تُعنى بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإعلامية، وبهدف دعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيزها، وترشيد الرأي العام، ودعم عملية صنع القرار ببحوث علمية تتمتع بالاستقلالية والصدقية، والتعاون العلمي مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتشتمل مجالات عمل الفرع في بيروت على وحدات الإصدارات وترجمة الكتب والتحرير اللغوي والعلمي والفهرسة والتوثيق أيضاً.

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 00961



ACRPS Beirut

المحتويات

ملخص تنفيذي	1
التوصيات	2
مقدمة	4
منهجية الدراسة ومقاربتها التحليلية	5
أولاً: من الإيواء المنظم إلى "التدبير الذاتي"	6
ثانياً: السكن سوق لإدارة النزوح الحضري وإعادة توزيع الأعباء	6
ثالثاً: الضغط الاقتصادي وآليات التكيف في ظل النزوح الحضري	8
رابعاً: المجتمع المضيف والكرامة الإنسانية في سياق النزوح	9
خامساً: حدود الاستجابة الإنسانية والحاجة إلى مقاربة متكاملة	10
سادساً: دلالات في السياسات العامة	11
خاتمة	12
المراجع	14

ملخص تنفيذي

تكشف موجة النزوح الأخيرة في لبنان عن تحول عميق في طبيعة الأزمات الإنسانية وطرائق إدارتها. فبينما لا تزال الاستجابات التقليدية تتمحور حول مراكز الإيواء الجماعي والمساعدات الطارئة، يعيش معظم النازحين اليوم خارج هذه المراكز، معتمدين على استئجار منازل أو على الإقامة لدى أقارب أو من خلال شبكات الدعم الاجتماعي. وتظهر هذه الدراسة أن النزوح في لبنان لم يعد مجرد حالة إنسانية مؤقتة، بل أصبح حالة حضرية ممتدة تُدار بصورة متزايدة عبر آليات السوق وفرص التدبير الذاتي أكثر مما تُدار عبر المؤسسات الرسمية ومنظومات الحماية التقليدية في الأزمات الإنسانية.

استناداً إلى جلسات نقاش مركزة مع نازحين يقيمون خارج مراكز الإيواء، وإلى مشاورات مع فاعلين وخبراء في العمل الإنساني والسياسات العامة، تظهر النتائج أن نحو 85 في المئة من النازحين يعيشون خارج منظومة الإيواء الرسمية الحالية. إضافة إلى ذلك، انتقل عبء تأمين السكن والمعيشة والحماية والخدمات الأساسية بصورة فعلية إلى الأسر النازحة نفسها، في ظل محدودية قدرة الاستجابة الرسمية والإنسانية على مواكبة هذا التحول.

ويبرز السكن بوصفه المدخل الرئيسي لفهم النزوح الحالي. فقد تحولت سوق الإيجارات إلى المساحة التي يُعاد من خلالها صوغ الأزمة وتوزيع أعبائها، مع تسجيل ارتفاعات كبيرة في بدلات الإيجار، وحالات تمييز في الوصول إلى السكن، واكتظاظ داخل المساكن، وتفاوت متزايد في القدرة على الحصول على مأوى لائق. وبذلك لم يعد السكن مجرد حاجة إنسانية، بل أصبح الآلية الأساسية التي تنتقل عبرها كلفة النزوح وإدارته إلى الأفراد والأسر أنفسهم.

إضافة إلى ذلك، تكشف الدراسة عن ضغوط اقتصادية متفاقمة. فقد خسر كثير من النازحين مصادر دخلهم المرتبطة بمناطقهم الأصلية، في الوقت الذي ارتفعت كلفة المعيشة في أماكن النزوح. ولجأت الأسر إلى استنزاف مدخراتها، وإلى الاستدانة، وتقليص الاستهلاك، والاعتماد على شبكات الدعم العائلية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجيات تتيح البقاء في الأمد القصير، فإنها تضعف فرص التعافي والاستقرار في الأمدين المتوسط والبعيد.

تظهر النتائج أن نحو
85 في المئة من
النازحين يعيشون
خارج منظومة الإيواء
الرسمية الحالية

وتُظهر النتائج أيضًا أن تجربة النزوح لا تُقاس بتوفّر المساعدات المادية وحدها، بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل الكرامة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية. فعلى الرغم من مظاهر التضامن التي أبدتها بعض المجتمعات المضيفة، فقد واجه نازحون كثيرٌ أشكالاً من الوصم والتمييز والشعور بعدم القبول، ما جعل الحفاظ على الكرامة والخصوصية جزءاً أساسياً من معركة البقاء اليومية.

أما الدلالة الأبرز على مستوى السياسات العامة فتتمثل في الفجوة المتزايدة بين واقع النزوح الحضري ونماذج الاستجابة المعتمدة. فبينما يتركز معظم الدعم حول مراكز الإيواء الجماعي، تقيم أغلبية النازحين خارجها. وهذا الاختلال يؤدي إلى ضعف الوصول إلى المساعدات ويعزز ما يمكن وصفه بـ "خصخصة إدارة النزوح"، حيث تصبح الأسر النازحة نفسها الجهة الرئيسية التي تدير الأزمة وتحمل كلفتها.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة الانتقال من مقاربة إنسانية طارئة تتمحور حول الإيواء الجماعي إلى مقاربة حضرية متكاملة تربط بين الإغاثة الفورية وسياسات السكن والحماية الاجتماعية ودعم سبل العيش والتنمية المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما تؤكد أهمية تمكين البلديات والإدارات المحلية بوصفها المستجيب الأول على الأرض. ومن دون هذا التحول، سيبقى النزوح أزمة تُدار عبر السوق والعلاقات الاجتماعية، فيما تتحمل الأسر النازحة الجزء الأكبر من أعبائها وتكاليفها.

**بعد 18 شهراً من موجة
نزوح غير مسبوقة في
أيلول / سبتمبر 2024،
لم يشهدها لبنان منذ
عقود**

التوصيات

تكشف هذه الدراسة أن تحديات الاستجابة لأزمة النزوح الحالي في لبنان جمة. فقد وجد معظم النازحين المقيمين خارج مراكز الإيواء أنفسهم مضطرين إلى تأمين السكن والمعيشة بمواردهم الخاصة، أو عبر شبكاتهم الاجتماعية، بينما بقيت أدوات الاستجابة الرسمية أبداً من الواقع وأكثر ارتباطاً بمنطق الإيواء التقليدي في مراكز جماعية، غالباً ما تكون غير مجهزة. بهذا المعنى، يجب العمل على إعادة توجيه الاستجابة نحو واقع النزوح الحالي المتمثل في انتقال المهجرين قسراً إلى العيش في مساكن ومنازل في مدن ومناطق حضرية.

من هنا، تبرز **خمس أولويات** للتدخل، وهي:

1. تنظيم سوق الإيجارات

تظهر الدراسة أن سوق الإيجارات تحولت في كثير من الأحيان إلى "استغلال فظيع"، خصوصاً مع غياب أي تدخل حكومي لضبط الأسعار. وبما أن السكن أصبح في سياق النزوح الحالي المحور الأساسي للأزمة، وجب التعاطي معه عنصراً أساسياً من مكونات الاستجابة عبر وضع أدوات مبتكرة تحترم مبادئ السوق الحرة في لبنان، وتحدّ من الممارسات الاستغلالية وتضمن وصول عادل إلى السكن للأسر النازحة. وفي هذا الإطار، طُرحت خلال المشاورات مع الفاعلين مقترحات للحد من الاستغلال في سوق الإيجارات، من بينها تعزيز دور البلديات والجهات المحلية في التنظيم، وتفعيل استخدام المباني والموارد غير المستغلة، واعتماد نماذج بديلة مثل "الترميم مقابل السكن الميسر". كما حُدّر المشاركون في جلسة التشاور مع الفاعلين من الاعتماد الحصري على المساعدات النقدية للإيجار، لكونها غير مستدامة وقد تساهم في تثبيت الأسعار المرتفعة. وتؤكد إفادات النازحين والعاملين في القطاعات الإنسانية تضاعف بدلات الإيجار ومراوحتها ما بين 1000 و3000 دولار لمساكن عادة ما تؤجر بربع البدلات الحالية أو نصفها، إضافة إلى حالات التمييز ورفض التأجير، وأن أزمة السكن لا تتعلق بتوفر الوحدات السكنية فحسب، بل بعدالة الوصول إليها وقدرة الأسر النازحة على تحمل كلفتها أيضاً.

2. الانتقال إلى مقاربة حضرية في الاستجابة

يتطلب واقع النزوح الحالي والمتمثل في انتقال الأكثرية الساحقة من النازحين إلى الإقامة خارج مراكز الإيواء الجماعي، تغييراً كلياً في منطق الاستجابة عبر الانتقال إلى تدخلات مجتمعية تنطلق من المدن والأحياء التي يقيم فيها النازحون عبر برامج دعم مجتمعية تأخذ في الاعتبار الحاجات في مناطق إقامة النازحين، مستهدفة النازحين والمجتمعات المضيفة.

3. دعم سبل العيش اليومي

تُظهر الدراسة كيف استخدمت الأسر النازحة آليات تكيف يومية للبقاء والاستمرار عبر تقليص الإنفاق، واستنزاف المدخرات، والاستدانة. وتشير الدراسة إلى أن هذه الآليات تستنزف قدرتها وتجعل عملية التعافي صعبة في ما بعد. وهنا تبرز أهمية الدعم النقدي المنظم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وخلق فرص دخل مؤقتة، حيث تساعد هذه التدخلات الأسر على الحفاظ على حد أدنى من الاستقلالية، بدلاً من الوقوع في دوامة الفقر والعوز.

4. تعزيز دور الإدارات المحلية

تؤدي البلديات واتحادات البلديات دوراً أساسياً باعتبارها مستجيبةً أول، لكن بدا في الازمة الإنسانية الأخيرة أنها تعاني من غياب الموارد الكافية وعدم وضوح في آليات التنسيق؛ ما يحتم الانتقال إلى هيكلية لامركزية تمنح البلديات صلاحيات واضحة وموارد فعلية، مع آليات مساءلة تضمن كفاءة العمل مع عدالة التوزيع وفاعليته.

5. احترام مبادئ الكرامة الإنسانية معياراً للاستجابة

تظهر الدراسة أن الكرامة الإنسانية ليست عنصراً ثانوياً في تقويم الاستجابة؛ فطريقة تقديم المساعدة، وطبيعة السكن المتاح، وأشكال التعامل مع النازحين داخل المجتمع المضيف، جميعها تؤثر مباشرة في تجربة النزوح. وقد أظهرت نقاشات الجلسة أن الخطاب التحريضي والوصمة الاجتماعية كانا عاملين حقيقيين في حياة النازحين. هنا تبرز أهمية هذا البعد في الاستجابة.



مقدمة

المخيمات ومراكز الإيواء، ضمن مساكن، حيث يكتسب النزوح طابعاً حضرياً متزايداً في البلدان المتوسطة والمتدنية الدخل⁽⁶⁾.

في لبنان، يتخذ هذا التحول بعداً أكثر تعقيداً مع ارتفاع وتيرة التهجير القسري وإطالة أمده، مشكلاً ظاهرة إنسانية واجتماعية وحضرية تتداخل مع تحديات السكن، وسوق العمل، والبنى التحتية، وأنماط العيش اليومية، خصوصاً في ظل عدم توفر برامج شاملة للحماية الاجتماعية. وأهم من هذا، هو أن هذا التحول طاول آليات إدارة الأزمة الإنسانية ذاتها، حيث باتت معظم الأسر النازحة تتكفل مسؤولية تأمين سكنها واحتياجاتها الأساسية من مواردها الخاصة، أو من خلال شبكاتها الاجتماعية وعلاقاتها، في ظل تراجع قدرة الاستجابة الرسمية والمنظمة. ويظهر بشكل متزايد عدم الانتقال إلى مراكز الإيواء، وهي التي كانت تشكل المسار الأساسي للاستجابة المنظمة في الحروب السابقة، بل نحو مساكن مستأجرة، أو إقامة لدى أقارب، أو اعتماد ترتيبات مؤقتة تحددتها عادة كلفة السكن والإمكانات المادية المتاحة لكل أسرة. ويعكس هذا التحول ما يمكن تسميته "الإدارة المخصصة للأزمة" (privatized displacement management)، حيث تنتقل إدارة جزء كبير من الأزمة الإنسانية وأعبائها إلى الأسر نفسها، فيصبح تأمين السكن والحماية والاحتياجات اليومية مرتبطاً

تبلور ما يمكن تسميته "الإدارة المخصصة للنزوح"

في سياق الحرب الدائرة في المنطقة، والتي بدأت مع الهجوم الأميركي-الإسرائيلي على إيران في 28 شباط/فبراير 2026، وامتدت إلى لبنان في 2 آذار/مارس مع انخراط حزب الله المباشر في المواجهة، انهارت ترتيبات التهذئة الهشة التي أعقبت اتفاق وقف العمليات القتالية بين لبنان وإسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد أدى ذلك إلى اتساع العمليات العسكرية والعدوان الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، مترافقاً مع موجة نزوح واسعة تجاوزت المليون شخص⁽¹⁾، من بينهم مئات الآلاف من الأطفال⁽²⁾ نتيجة توسّع رقعة الاستهداف وصدور أوامر إخلاء متسارعة⁽³⁾. وتشكل الموجة الجديدة من النزوح عامل ضغط على أنظمة الاستجابة وعلى الأسر النازحة نفسها، خصوصاً مع تكرارها بشكلها الواسع بعد 18 شهراً من موجة نزوح غير مسبقة في أيلول/سبتمبر 2024، لم يشهدها لبنان منذ عقود.

يُعرّف النزوح، وفق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، بأنه انتقال قسري للأفراد أو الجماعات من أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة نزاعات مسلحة أو عنف أو كوارث، من دون عبور حدود دولية⁽⁴⁾. ويشكل النازحون في بلدانهم أكثرية المهجرين قسراً في العالم، حيث باتوا يشكلون نحو 65 في المئة من إجمالي حالات التهجير القسري⁽⁵⁾. ويعيش أغلبية النازحين داخلياً خارج

(1) International Organization for Migration (IOM), "Emergency Relief Items Airlifted to Lebanon as 1 Million Remain Displaced," 11 May 2026, at: <https://acr.ps/hBy2SIA>

(2) United Nations Children's Fund (UNICEF), "Children Caught in Escalating Violence in Lebanon," *Situation Update*, UNICEF Lebanon, 19 March 2026, at: <https://acr.ps/hBy2SY2>

(3) "Lebanon at 'Breaking Point' as Displacement Soars and Strikes Intensify," United Nations News, 31 March 2026, at: <https://acr.ps/hBy2SkC>

(4) United Nations Commission on Human Rights, *Guiding Principles on Internal Displacement*, E/CN.4/1998/53/Add.2, 11 February 1998, p. 5, at: <https://acr.ps/hBy2SyJ>

(5) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Internally Displaced People," 2025, at: <https://acr.ps/hBy2SoS>

(6) World Bank Group, *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and their Hosts* (Washington, DC: World Bank, 2017), pp. 15, 26, 28, 33, at: <https://acr.ps/hBy2STM>

إضافة إلى جلسات النقاش المركّزة، وبغرض تعزيز القراءة التحليلية للنتائج، عُرضت المخرجات الأولية لهذه الدراسة في جلسة نقاش عُقدت في بيروت في تاريخ 17 نيسان/ أبريل 2026، بمشاركة فاعلين من منظمات إنسانية ومؤسسات محلية وخبراء في السياسات العامة. وقد أُتيح من خلال هذه الجلسة اختبار النتائج في ضوء الخبرة العملية للفاعلين، لا سيما في ما يتعلق بحدود الاستجابة الإنسانية، ودور الفاعلين المحليين، والتحديات المرتبطة بإدارة النزوح خارج الأطر الرسمية. وأظهرت هذه المناقشات تقاطعات واضحة مع آراء النازحين وانطباعاتهم.

بقدرية الأفراد ومواردهم وعلاقاتهم الاجتماعية، أكثر من ارتباطه باستجابة مؤسسية منتظمة.

من هنا، تركّز هذه الدراسة على النازحين المقيمين خارج مراكز الإيواء، والذين يشكّلون نحو 85 في المئة من إجمالي النازحين في لبنان⁽⁷⁾، حيث إن هذه الفئة، الموزّعة في أماكن مستأجرة أو المقيمة لدى أقارب أو أعدت ترتيبات مؤقتة، غالباً ما تفتقر إلى الاستقرار والحماية، وتمثّل المدخل الأوضح لفهم التحول الحاصل في لبنان، وكذلك في العالم، والذي أصبح يُدار إلى حد كبير عبر آليات السوق وشبكات العلاقات الاجتماعية، لا عبر مؤسسات الاستجابة وحدها⁽⁸⁾.

منهجية الدراسة ومقاربتها التحليلية

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة نوعية لفهم تجربة النزوح خارج مراكز الإيواء، نظراً إلى ضعف تمثيل هذه الفئة في الأطر الإحصائية، ما يحدّ من قدرة الأدوات الكمية التقليدية على مقاربتها. وهي تهدف إلى فهم

تجربة النزوح من منظور النازحين أنفسهم، وذلك من خلال ثماني جلسات نقاش مركّزة (Focus Group Discussions) مع نازحين من جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، عُقدت في الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل 2026، وقد اختيروا مع مراعاة التنوع من حيث العمر والجنس وأنماط السكن، ما أتاح استكشاف تفاصيل حياتهم اليومية، بما يشمل تدبير السكن، وآليات التكيف الاقتصادي، وأنماط العلاقة بالمجتمع المضيف، وكيفية إعادة تنظيم الحياة اليومية في ظل النزوح وانطباعات النازحين بشأن الاستجابة الحالية⁽⁹⁾.



وبذلك، تجمع هذه الدراسة بين مستويين من التحليل:

الأول: مستوى ينطلق من التجربة المعيشة للنازحين كما عبّروا عنها بأنفسهم.

الثاني: مستوى تحليلي يضع هذه التجربة في سياق أوسع من خلال قراءة مداخلات الفاعلين والخبراء.

وهذا التكامل يتيح فهمًا أكثر لتجربة النزوح، ولا يقتصر على توصيف ظروفه، بل يمتد إلى تفسيره في سياق نمط حضري قائم على التدبّر الذاتي.

(7) "UN Official Says 100,000 Lebanese are in Shelters after Unprecedented Israeli Warnings," Reuters, 6/3/2026. at: <https://acr.ps/hBy2Sjh>

(8) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2023* (Copenhagen: 2024), at: <https://acr.ps/hBy2SOB>

(9) Richard A. Krueger & Mary Anne Casey, *Focus Groups: A Practical Guide for Applied Research*, 5th ed. (Thousand Oaks, California: Sage Publications, 2015).

إضافي، سواء من حيث ارتفاع الكلفة أو تردي الخدمات؛ فالمدينة لم تمنح النازحين حماية أكبر، بل وضعتهم أمام ضغوط جديدة: إيجارات مرتفعة، فرص عمل شحيحة، وخدمات متراجعة.

لا يقتصر العبء على السكن، حيث إن النزوح يضع الأسر أمام نفقات يومية متراكمة في غياب دخل ثابت أو دعم كافٍ من الجهات الرسمية أو المنظمات الدولية والمحلية. فمع مرور الوقت، يتحوّل من أزمة طارئة إلى ضغط يومي يستنزف قدرة الأسر على الصمود.

هكذا، تبلور ما يمكن تسميته "الإدارة المخصصة للنزوح"، حيث يجد الأفراد أنفسهم يؤمنون سكنهم وغذائهم واحتياجاتهم الأساسية بمواردهم الخاصة أو عبر شبكاتهم الاجتماعية، في غياب استجابة رسمية فعّالة، تحديداً، وقد لخص أحد المشاركين في الجلسة النقاشية هذا الواقع بجملة مباشرة: "هذه المرّة ترك الناس لمواجهة مصيرهم بمفردهم". وظهر هذا الغياب أيضاً في تجربة التسجيل في المنصات الرسمية التي وضعتها الإدارات الحكومية لتأمين المساعدة: "سجلنا وما حدا رد"، و"نتصل بالرقم ولا أحد يرد".

ثانياً: السكن سوق لإدارة النزوح الحضري وإعادة توزيع الأعباء

تظهر الدراسة أن سوق السكن في سياق النزوح لا تعمل كآلية محايدة، لكنها أصبحت فضاءً غير منظم تحكمه اعتبارات العرض والطلب، وتُعاد من خلاله إنتاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. فقد أظهرت إفادات النازحين ارتفاعاً حاداً في بدلات الإيجار، تصل إلى أضعاف البدلات في الأوقات العادية، وتراوحت في كثير من الحالات ما بين 1000 و3000 دولار أميركي،

أولاً: من الإيواء المنظم إلى "التدبير الذاتي"

تكشف معطيات الدراسة عن أن حوالي 15 في المئة فقط من النازحين أقاموا في مراكز الإيواء، بينما اتجهت الأغلبية نحو المدن والضواحي ونحو مناطق حضرية ضمن ترتيبات سكنية قائمة على الاستئجار أو على الإقامة لدى أقارب أو أصدقاء، حيث برز هذا الانتقال نمطاً سائداً في عملية النزوح.

وهذا ما تسميه التقارير الحديثة في مجال دراسة التهجير القسري "النزوح القسري الحضري"، أي أن النازح يجد نفسه داخل بيئة حضرية بكل ما تفرضه من إيجارات وخدمات

ومتطلبات يومية⁽¹⁰⁾. وتؤكد التقارير والدراسات أن هذا النوع من النزوح يستدعي استجابة مختلفة جوهرياً، حيث لم تعد المدينة ملجأً بقدر ما هي بيئة متشابكة من السكن والعمل والخدمات⁽¹¹⁾. وقد أكد المشاركون في الجلسة النقاشية أن الفجوة الزمنية الطويلة بين لحظة النزوح ووصول أي دعم من الجهات الرسمية، دفعت الأسر منذ اليوم الأول إلى الاعتماد على مواردها الخاصة، وعمقت شعورها بأن الناس متروكون ليدبروا أزمة نزوحهم وحدهم منذ ساعاتها وأيامها الأولى. وقد جسدت شهادة أحد النازحين هذا الواقع بوضوح: "بقينا على الطريق 13-12 ساعة... نوم بالسيارة وبالشارع قبل ما نلاقي محل ننام فيه".

والجدير بالذكر أن المدن اللبنانية لم تكن مهيأة لاستقبال هذا الحجم الهائل من النزوح، والذي تخطى الـ 20 في المئة من السكان. فهي تعاني أصلاً من أزمة اقتصادية مزمنة ومن بنى تحتية متهاكلة، ما جعل الانتقال إليها انتقالاً من هشاشة إلى أخرى. وقد عكست مداخلات المشاركين والخبراء في الجلسة النقاشية هذا الضغط، حيث أُشير إلى أن المدن لم تعد قادرة على الاستيعاب، لتصبح هي بذاتها مصدر ضغط

(10) International Committee of the Red Cross (ICRC), *Displaced in Cities: Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps* (Geneva: 2018), at: <https://acr.ps/hBy2St8>

(11) Swati Sachdeva et al., *Forced Displacement: An Agenda for Cities and Towns* (Washington, DC: World Bank Group, 2025), p. 1, at: <https://acr.ps/hBy2SEk>

الشقق تأجيرهم، أو فرض شروط مرتبطة بالانتماء المناطق أو المظهر الديني: "ما منأجر نازحين"، و"ما منأجر محجبات". وهذا يعني أن الوصول إلى السكن لا يرتبط بالقدرة المالية وحدها، بل بالقبول الاجتماعي أيضاً، وهذا ما يُعيد إنتاج أشكال من الإقصاء داخل الفضاء الحضري.

ان سوق السكن أصبح فضاءً غير منظم تحكمه اعتبارات العرض والطلب

في ظل هذه القيود، اتجه عدد من النازحين إلى الإقامة لدى أقارب أو تقاسم المسكن مع أكثر من عائلة. وهذا الخيار، على الرغم مما يخففه من الكلفة المادية، فهو يُفرضي إلى اكتظاظ حاد قد يبلغ عشرين شخصاً أو أكثر في مسكن واحد. وقد برز لدى النازحين المقيمين لدى أقاربهم شعور دائم بكونهم "ضيوفاً". ولخص أحد النازحين هذا الإحساس بالقول: "الشخص لا يرتاح إلا في بيته".

بهذا يتحوّل سكن النازحين مثلاً حياً حول طريقة إعادة توزيع الأعباء من مسؤولية الجهات الرسمية والمنظمات الدولية العاملة في الشؤون الإنسانية إلى النازحين أنفسهم، والذي يظهر كيفية نقل عبء إدارة النزوح إلى الأفراد والأسر المهجرة، الذين يجدون أنفسهم أمام سوق غير منظمة ومستغلة الطلب العالي على الوحدات السكنية، أو مضطرين إلى الاستناد إلى شبكاتهم الاجتماعية لتأمين الحد الأدنى من الاستقرار والحماية. وهذا النقل من الأعباء ينافي المبادئ الأساسية حول النزوح، خصوصاً الحضري منه، الذي يضع السكن والأرض والملكية ضمن العناصر الأساسية للاستجابة، ويدعو إلى العمل ضمن منظومة السكن القائمة بدلاً من معالجة الإيواء بوصفه حلاً منفصلاً عن بنية المدينة⁽¹²⁾؛ فالنازحون لا يحصلون على مسارات حماية منظمة، بل يجدون أنفسهم مضطرين

مقابل مساكن غير مفروشة، أو مساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات. وثمة نازحون لخصوا شعورهم بالاستغلال بقولهم: "شايفنا كيس مصاري فبيغلوا (أي يرفعون الأسعار)". ومع ذلك، فإن لجوء الأسر إلى الاستئجار أو الإقامة لدى أقارب يعكس اختياراً واضحاً بتجنّب مراكز الإيواء الجماعي، التي ارتبطت في وعي بعض المشاركين بالفقر وفقدان الخصوصية. وذهب أحد المشاركين في توصيفه هذه المراكز، قائلاً: "مراكز النزوح هي سجون تجميلية، وليست مراكز إيواء، لكن واقعين"، حيث يحرص النازحون وأسرهم على الحفاظ على قدر من الخصوصية والاستقلالية والكرامة في ظل ظروف النزوح الصعبة.

وقد وصف المشاركون في الجلسة النقاشية هذا الواقع بأنه "استغلال فظيع"، مشيرين إلى أن بعض الملاك وأصحاب البيوت كانوا ينتظرون أزمت كهذه للاستفادة من ارتفاع الطلب. وقد غاب أي تدخل فعلي لضبط سوق الإيجارات على الرغم من اعتبار ذلك من صلب سياسات الدولة. وتؤكد الأدبيات المتخصصة في السكن والنزوح أن رصد سوق الإيجار وإصلاحها آلية أساسية لتوسيع خيارات النازحين وتخفيف كلفة السكن⁽¹²⁾.

ولا يمكن فهم هذا الضغط على سوق السكن من دون العودة إلى موقع مراكز الإيواء في تصورات النازحين أنفسهم. فقد أشار المشاركون في الجلسة النقاشية إلى أن هذه المراكز تُفهم اجتماعياً على أنها خيار اضطراري للفئات الأكثر هشاشة، ما يدفع كثيرين إلى تجنّبها، حتى في ظل غياب بدائل مستقرة. كما أن البحث عن بدائل سكنية لا يرتبط بالكلفة وحدها، ولكنه يرتبط بمحاولة الحفاظ على حد أدنى من الكرامة والخصوصية أيضاً، في سياق تتداخل الحاجة إلى السكن مع الخوف من الوصمة والتمييز داخل المجتمع المضيق.

إلى جانب الكلفة العالية، أشار عدد من النازحين إلى صعوبات إيجاد أماكن سكن مع رفض بعض أصحاب

(12) Ombretta Tempira & Heather Elizabeth Elaydi, *Policy Directions: Housing, Land and Property Solutions to Resolve and Prevent Displacement*, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) & Global Land Tool Network (Nairobi: 2024), pp. 18-19, 48, at: <https://acr.ps/hBy2SZn>

(13) United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *Towards Inclusive Solutions to Urban Internal Displacement: A Global Framework for Governments, UN Agencies, the Resident Coordinator System and Partners* (Nairobi: February 2025), pp. 32-33, at: <https://acr.ps/hBy2SA4>

أي عمل محليّ أو موسم زراعيّ أو محل تجاريّ في قراهم وبلداتهم. أما نازحو الضاحية الجنوبية لبيروت فكان تحديهم الأساسي كلفة النزوح الحضري ذاته، لا سيما الإيجار وتأسيس بيت مؤقت من الصفر، وهذا ما يشير إلى أن بعضهم لم يتأثر بفقدان مصدر الدخل، بل بالاضطرار إلى تحمل أعباء إضافية غير قادر عليها. في كلتا الحالتين، اضطرت الأسر إلى التكيف بسرعة: تقليص الإنفاق، الاعتماد على المدخرات، طلب الدعم من الأقارب، أو الاستدانة. وقد وصل التقشف في بعض الحالات إلى اضطرارهم إلى تقليص الاستهلاك إلى حدوده الدنيا، حتى عدد الوجبات يوميًا، بقول بعضهم: "عم ناكل مرة واحدة بالنهار". وتنبّه أدبيات النزوح القسري إلى أن هذه الاستراتيجيات، وإن أعانت الأسر على الاستمرار مؤقتًا، فإنها تصبح مع مرور الوقت مسارًا استنزافيًا حين تشمل بيع الأصول أو استنزاف المدخرات، أو تقليص الوجبات، ما يجعل التعافي في مرحلة بعد الحرب أصعب⁽¹⁴⁾.

مع غياب فرص العمل البديلة في أماكن النزوح، يتحول الضغط الاقتصادي والمعيشي من مسألة توازن الدخل والإنفاق إلى حالة يومية من إدارة العجز. ومع تراجع القدرة على الاكتفاء الذاتي، يصبح الأفراد أكثر اعتمادًا على شبكات الدعم العائلي والاجتماعي، أو أكثر عرضة للعلاقات التي تعزز الزبونية. وفي غياب دور فعلي للدولة، يترسّخ هذا النمط من التكيف غير الرسمي ويعمّق الهشاشة في الأمد المتوسط.

وتؤكد مقاربات التنمية في سياقات النزوح أن الخروج من هذا الواقع لا يتحقق عبر المساعدات الفورية وحدها، لكنه يحتاج إلى دعم متوسط الأمد يساعد الأسر على استعادة قدر من الاستقلالية الاقتصادية، مع ضمان تلبية احتياجاتها الأساسية إلى حين توفر مصادر دخل أكثر استقرارًا⁽¹⁵⁾.

إلى البحث عن مسكن، والتفاوض على الإيجار، أو الاعتماد على أقارب أو معارف لتأمين الحد الأدنى من الاستقرار.

ثالثًا: الضغط الاقتصادي وآليات التكيف في ظل النزوح الحضري

يواجه النازحون في المدن والمناطق الحضرية معادلة يومية صعبة عبر ارتفاع المصاريف وتراكمها مقابل تراجع في الدخل أو انقطاعه؛ فالانتقال إلى بيئة حضرية يعني الدفع المباشر مقابل كل شيء؛ مثلًا: الإيجار، الطعام، النقل، الخدمات... إضافة إلى تجهيز مكان السكن من الصفر في كثير من الأحيان. وتحصل هذه الضغوط مع غياب المداخل أو تقليصها لدى الأسر النازحة. وقد وصف أحد النازحين هذا الضغط بقوله: "مصرف بلا مدخول".

يعود ذلك جزئيًا إلى طبيعة سوق العمل اللبنانية، حيث يعتمد كثير من النازحين على العمل في قطاعات غير مهيكلة وعلى دخل يومي مرتبط بالمكان، مثل العمل في محال تجارية، أو الاعتماد على المواسم الزراعية، أو المهن البسيطة. وهذه الأعمال غالبًا ما تتوقف فور النزوح، حيث يتوقف الدخل أو يتدنّى. وقد أشار بعض المشاركين في الجلسة النقاشية إلى أن النزوح أدى إلى خسارة موسم كامل من المزارع أو خسارة موسم الأعياد لدى شريحة واسعة، وهو ما عبّر النازحون عنه بصراحة: "خسرنا أهم موسم [عمل] في السنة". بينما عجز كثيرون عن إيجاد بدائل في أماكن النزوح.

وتختلف طبيعة الضغط الاقتصادي بحسب منطقة النزوح؛ فنازحو الجنوب خسروا موردًا مرتبطًا بالمكان،

(14) World Bank Group, *Forcibly Displaced*, pp. 81, 90.

(15) Ibid., pp. 81, 90.

الاجتماعي في سياقات النزوح، من أن الضغط على الخدمات والأسواق والسكن يُغذي التصورات السلبية لدى المجتمع المضيف ويُضعف التماسك بين الجماعات، ويزيد من توتر العلاقات الاجتماعية⁽¹⁶⁾.

على المستوى اليومي، غالباً ما يظهر هذا التوتر في شكل صدام مباشر. لكنه يتجلى في اعتماد "استراتيجيات التجنب" عبر تقليل الحركة، وخفض الصوت، والالتزام الصارم بقواعد المكان. وفي حالات الإقامة لدى أقارب أو في بيوت مشتركة، يصبح النازح مطالباً بإدارة حضوره بعناية حفاظاً على العلاقة بالمضيفين. وقد عبّر النازحون عن ذلك بقولهم أن عليهم دائماً "أن يجلسوا باحترام". وهذا يصبح تجربة يومية تُجبر الفرد على إعادة ضبط حضوره داخل فضاء جديد لا يملك فيه الحرية نفسها، ولا الإحساس ذاته بالاستقرار.

رابعاً: المجتمع المضيف والكرامة الإنسانية في سياق النزوح

لا تقتصر تجربة النزوح على أبعادها المادية. فالنازح لا ينتقل إلى مكان جديد فحسب، بل يدخل في شبكة علاقات يومية مع مالكي الشقق والجيران والأقارب وسائر الفاعلين المحليين من ممثلي السلطات المحلية أو الأحزاب والجمعيات. ومن خلال هذه العلاقات، يُعاد تشكيل موقعه الاجتماعي لا بوصفه شخصاً يبحث عن الأمان فحسب، بل بوصفه شخصاً يُنظر إليه أحياناً من خلال هويته المناطقية أو الطائفية أو السياسية.

هذا واتسمت العلاقة مع المجتمع المضيف بطابع مركّب، يجمع بين التضامن والدعم من جهة، والتوتر والتمييز من جهة أخرى. ففي بعض الحالات، وفّرت شبكات القرابة والبيئات الاجتماعية المتقاربة مساحة أولية للاستيعاب، غير أن هذا الاستيعاب ظل مشروطاً بقواعد غير مكتوبة تتعلق بما تتوقعه المجتمعات المضييفة من سلوكيات، وأنتج تجنباً للاحتكاك. وقد عبّر النازحون عن هذا التوتر بوضوح، مشيرين إلى شعورهم بأنهم يُختزلون في هوية سياسية واحدة: "شايفينا كلنا حزب الله".

هذا التوتر لا ينبع من التفاعل اليومي وحسب، ليتغذى من خطابات أوسع داخل المجتمع، لا سيما الخطاب الطائفي والتحريضي الذي برز عاملاً مؤثراً في تحديد حدود القبول الاجتماعي للنازحين. وقد أشار المشاركون في الجلسة النقاشية إلى بروز مظاهر من "رفض الآخر" والوصمة الاجتماعية، ما يشير إلى تحوّل العلاقة من توتر ظرفي إلى أنماط أعمق من الإقصاء. وتتقاطع هذه الديناميكية مع ما تشير إليه أدبيات التماسك



من هنا يبرز مفهوم الكرامة الإنسانية بوصفه مدخلاً لفهم تجربة النزوح والإقامة، والاستجابة والعلاقات الاجتماعية مع المجتمع المضيف. فالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي تؤكد أن النازحين يتمتعون بالحقوق والحريات ذاتها التي يتمتع بها سائر المواطنين، وأنه لا يجوز التمييز ضدهم كونهم نازحين. غير أن إفادات المشاركين في الجلسة النقاشية تكشف

النازحون عن هذا الغياب بصراحة: "الدولة صفر"، و"ما حدا بيعرف فينا".

تجلى هذا الغياب بشكل خاص في تجربة التسجيل وطلب المساعدة. فقد أشار النازحون خارج مراكز الإيواء إلى أن التسجيل في المنصات الرسمية، التي صُممت لإحصاء النازحين ومعرفة احتياجاتهم، لم يُفَضَّ في الأغلب إلى دعم فعلي أو متابعة واضحة. وأشار المشاركون في الجلسة النقاشية إلى أن التسجيل بات يُنظر إليه باعتباره عملية جمع بيانات أكثر منه أداة للوصول إلى الدعم، ما ساهم في تراجع ثقة النازحين بهذه الآليات.

وقد انعكس هذا الغياب بصورة مباشرة على أوضاع العائلات التي بقيت في القرى والمناطق المتضررة. هذا وأشار أحد المشاركين في الجلسة النقاشية إلى أن "العائلات في القرى الصامدة تعيش على ما تؤمنه بنفسها أو عبر طلب المساعدة من هنا وهناك، ولولا ذلك لتفاقم الوضع أكثر"، مضيفاً أن الاستجابة بقيت في كثير من الأحيان رهينة انتظار القرارات والإجراءات الرسمية.

حجم الاستجابة الدولية أدنى مما كان عليه في موجات النزوح السابقة

في المقابل، جاءت التدخلات الأسرع عبر قنوات محلية مثل البلديات، الجمعيات، وشبكات علاقات اجتماعية. وقد أكد المشاركون في الجلسة النقاشية أن "الاستجابة تأتي من الأرض"، وأن البلديات واتحادات البلديات وفرق عمل المحافظين كانت "المستجيب الأول" الفعلي. غير أن هذا الدور المحلي ظل غير مُدمج مؤسسياً بشكل كبير، ما أدى إلى تفاوت في الوصول وتكرار في بعض الحالات وفجوات في حالات أخرى. ونتيجة هذا الفراغ المؤسسي، كانت مجمل التدخلات من خارج الأطر الرسمية المعتمدة، عبر تنسيقات غير رسمية مع البلديات، بهدف الاستجابة لاحتياجاتها العاجلة.

أن الكرامة تُختبر في تفاصيل الحياة اليومية: في القدرة على السكن من دون وصم، والحركة من دون حذر دائم، والحصول على المساعدة من دون تهميش. كما أظهرت المداخلات في الجلسة النقاشية أن ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية يدفع بعض النازحين إلى الاعتماد على قنوات غير رسمية للحصول على الدعم، ما يعيد تشكيل علاقتهم بالدولة ويؤثر مباشرة في إحساسهم بالاستقلالية والكرامة. ولا تُقاس الكرامة هنا بوجود سقف أو مساعدة فحسب، ولكن بطريقة الحصول عليهما وبطبيعة العلاقات التي تُنتجها ظروف النزوح. فحين يضطر النازح إلى تقليص حضوره الاجتماعي، أو قبول علاقة سكنية غير متوازنة، خوفاً من فقدان البديل، يصبح النزوح تجربة تمسّ جوهر الاستقلالية الشخصية.

من هذه الزاوية، لا يمكن فصل الكرامة عن طبيعة العلاقة مع المجتمع المضيف. فهذه العلاقة، والتباساتها، ليستا هامشاً ثانوياً للأزمة، فهي جزء أساسي من بنيتها؛ إذ تحدد قدرة النازحين على العيش داخل المدينة من دون خوف أو وصم، كما تحدد قدرة المجتمعات المضيئة على استيعاب الصدمة من دون إنتاج مزيد من التوتر. وقد أشار المشاركون في الجلسة النقاشية إلى أن تداخل أدوار الفاعلين السياسيين والطائفيين في الاستجابة يعيد تشكيل هذه العلاقة ضمن أطر غير متوازنة. لذلك، تظل أي مقارنة حضرية للنزوح ناقصة ما لم تُدرج التماسك الاجتماعي والحفاظ على الكرامة الإنسانية في صلبها.

خامساً: حدود الاستجابة الإنسانية والحاجة إلى مقارنة متكاملة

تكشف تجربة النزوح الأخير في لبنان عن فجوة حقيقية بين واقع النزوح الحضري وأدوات استجابة لا تزال محكومة بمنطقة الإيواء التقليدي. فبينما ينتقل النازحون إلى المدن والمناطق الحضرية ويعتمدون على ترتيبات سكنية فردية، تبقى المساعدات متركزة حول النازحين في مراكز الإيواء الجماعي، وغير قادرة بشكل كبير على الوصول إلى من هم خارجها. وقد عبّر

تدمجها فعلياً في منظومة التخطيط والتنفيذ، لا أن تترك دورها خارج الإطار المؤسسي.

من هنا، تبرز الحاجة إلى مقارنة متكاملة تتعامل مع النزوح من خلال الأنظمة والأطر الموجودة في المدن والمناطق الحضرية، بما يشمل السكن والخدمات وسبل العيش ضمن الاقتصاد المحلي، بدلاً من حصره في منطق مراكز الإيواء الطارئة. ومن الضروري هنا تكيف الاستجابة مع شكل النزوح الحضري، من خلال الوصول إلى النازحين، حيث يقيمون فعلياً وربط التدخلات بخرائط دقيقة للاحتياجات. وهنا يكون التحدي إذا ما استمر العمل بمنطق الاستجابة الحالي في تعمق نقل أعباء الأزمة إلى الأفراد والأسر النازحة في بيئتهم الحضرية، الأمر الذي سيزيد الهشاشة بدلاً من أن يخففها.

سادساً: دلالات في السياسات العامة

تكشف هذه الدراسة أن تحديات الاستجابة لأزمة النزوح الحالي في لبنان جمة. فقد وجد معظم النازحين المقيمين خارج مراكز الإيواء أنفسهم مضطرين إلى تأمين السكن والمعيشة بمواردهم الخاصة، أو عبر شبكاتهم الاجتماعية، بينما بقيت أدوات الاستجابة الرسمية أبداً من الواقع وأكثر ارتباطاً بمنطق الإيواء التقليدي في مراكز جماعية، غالباً ما تكون غير مجهزة. بهذا المعنى، يجب العمل على إعادة توجيه الاستجابة نحو واقع النزوح الحالي المتمثل في انتقال المهجرين قسراً إلى العيش في مساكن ومنازل في مدن ومناطق حضرية.

من هنا، تبرز خمس أولويات للتدخل، وهي:

1. تنظيم سوق الإيجارات

تظهر الدراسة أن سوق الإيجارات تحولت في كثير من الأحيان إلى "استغلال فظيع"، خصوصاً مع غياب أي تدخل حكومي لضبط الأسعار. وبما أن السكن أصبح في سياق النزوح الحالي المحور الأساسي للأزمة، وجب التعاطي معه عنصراً أساسياً من مكونات الاستجابة عبر وضع أدوات

جاء حجم الاستجابة الدولية أدنى مما كان عليه في موجات النزوح السابقة؛ فقد أشار الخبراء المشاركون في الجلسة النقاشية إلى أن موازنات المنظمات انخفضت، وأن الاستجابة في عام 2026 كانت أقل مقارنة بها في السنوات السابقة في ظل شح التمويل الدولي وتعقيد آليات التنسيق التي وصفها بعضهم بأنها "ثقيلة"، وتسبب تأخيراً في إيصال المساعدات.

هذا وقدم المشاركون مثالاً عملياً إثر هذه التعقيدات، مشيرين إلى أن أول قافلة مساعدات أرسلت إلى الأسر التي بقيت في محافظة النبطية لم تنطلق إلا في 24 آذار/ مارس، على الرغم من بدء موجة النزوح والتصعيد العسكري في 2 آذار/ مارس. ووصف أحد المشاركين هذه العملية بأنها نتاج "آلية تنسيق متعبة جداً ولا تزال كذلك حتى الآن"، مضيفاً أن مرور 22 يوماً قبل انطلاق أول قافلة يعكس الفجوة بين سرعة الاحتياجات الميدانية وبطء الإجراءات والتنسيق المؤسسي. ولخص أحد المشاركين هذا الواقع بالقول أن "الناس تركوا لمواجهة مصيرهم بمفردهم"، معتبراً أن ثقل هيكلية الاستجابة وتعقيد آليات التنسيق ساهما في تأخير إيصال المساعدات إلى الفئات الأكثر حاجة.

هذا الواقع يتقاطع مع ما تؤكدته الأدبيات الحديثة حول النزوح، من ضرورة الانتقال من الاستجابات المؤقتة إلى مسارات تدمج النزوح في أدوات التخطيط المحلي والوطني وبرامجه، بما يشمل التخطيط الحضري والخدمات والحماية الاجتماعية. وقد أشار المشاركون في الجلسة النقاشية إلى أن الخطط الوطنية القائمة لم تُفعّل فعلياً على أرض الواقع، وأن بطء الاستجابة الوطنية الموحدة في ظل تعدد الجهات وتشتت مواقع القرار كان من أبرز عوامل الخلل⁽¹⁷⁾. وقد أظهرت المداخلات أن هذه الخطط بقيت إلى حد كبير "حبراً على ورق"، وأن هيكلية التنسيق التي اعتمدت تُبطئ التدخل بدلاً من أن تسرعه. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على أن التجربة الميدانية خلال الحرب الأخيرة بيّنت أن أي استجابة فعّالة تقتضي أن تتعامل الدولة مع البلديات واتحادات البلديات بوصفها "المستجيب الأول"، وأن

(17) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Lebanon: Flash Update #12 - Escalation of Hostilities in Lebanon, (as of 26 March 2026), 28 March 2026, at: <https://acr.ps/hBy2SJv>; United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Lebanon: Flash Update #16 - Escalation of Hostilities in Lebanon (as of 9 April 2026), 11 April 2026, at: <https://acr.ps/hBy2T9e>

الأخيرة أنها تعاني من غياب الموارد الكافية وعدم وضوح في آليات التنسيق؛ ما يحتم الانتقال إلى هيكلية لامركزية تمنح البلديات صلاحيات واضحة وموارد فعلية، مع آليات مساءلة تضمن كفاءة العمل مع عدالة التوزيع وفاعليته.

5. احترام مبادئ الكرامة الإنسانية معياراً للاستجابة

تظهر الدراسة أن الكرامة الإنسانية ليست عنصراً ثانوياً في تقويم الاستجابة؛ فطريقة تقديم المساعدة، وطبيعة السكن المتاح، وأشكال التعامل مع النازحين داخل المجتمع المضيف، جميعها تؤثر مباشرة في تجربة النزوح. وقد أظهرت نقاشات الجلسة أن الخطاب التحريضي والوصمة الاجتماعية كانا عاملين حقيقيين في حياة النازحين. هنا تبرز أهمية هذا البعد في الاستجابة.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة عن أن النزوح في لبنان، في سياق الحرب الأخيرة، تجاوز كونه انتقالاً اضطرارياً من منطقة خطر وحرب إلى منطقة أكثر أماناً، وتجاوز كذلك كونه أزمة إنسانية تُقاس بعدد النازحين أو بحجم المساعدات. فما تُظهره المعطيات الميدانية هو أن النزوح تحول إلى تجربة حضرية مركّبة، تُدار يومياً عبر سوق السكن وشبكات القرابة وآليات التكيف الفردية، في ظل محدودية قدرة المؤسسات الرسمية على الاستجابة والتنظيم، وتتأثر في نوعية العلاقات الاجتماعية.

ويبرز السكن في قلب هذه التجربة. والسكن هنا ليس مجرد مأوى مؤقت، فهو المجال الذي تتكشف فيه كلفة النزوح، وتتجلى من خلاله العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتمييز والاحتفاظ وفقدان الخصوصية والاعتماد على الآخرين. والضغط على سوق السكن ليس أثراً جانبياً للنزوح، وهو أحد الآليات الرئيسية التي يُعاد من خلالها تنظيم الأزمة وتوزيع أعبائها بين الأسر النازحة والمجتمعات المضيفة والفاعلين المحليين.

إضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسة أن "خصخصة إدارة النزوح" لا تنتج من قلة المساعدات فحسب، بل من فجوة أعمق بين طبيعة النزوح كما يحدث داخل المدن، ونموذج استجابة لا يزال يتعامل معه باعتباره حالة مؤقتة أياماً

مبتكرة تحترم مبادئ السوق الحرة في لبنان، وتحدّ من الممارسات الاستغلالية وتضمن وصول عادل إلى السكن للأسر النازحة. وفي هذا الإطار، طُرحت خلال المشاورات مع الفاعلين مقترحات للحد من الاستغلال في سوق الإيجارات، من بينها تعزيز دور البلديات والجهات المحلية في التنظيم، وتفعيل استخدام المباني والموارد غير المستغلة، واعتماد نماذج بديلة مثل "الترميم مقابل السكن الميسر". كما حذّر كما حذر المشاركون في جلسة التشاور مع الفاعلين من الاعتماد الحصري على المساعدات النقدية للإيجار، لكونها غير مستدامة وقد تساهم في تثبيت الأسعار المرتفعة. وتؤكد إفادات النازحين والعاملين في القطاعات الإنسانية تضاعف بدلات الإيجار ومراوحتها ما بين 1000 و3000 دولار لمساكن عادة ما تُؤجر برقع البلدات الحالية أو نصفها، إضافة إلى حالات التمييز ورفض التأجير، وأن أزمة السكن لا تتعلق بتوفر الوحدات السكنية فحسب، بل بعدالة الوصول إليها وقدرة الأسر النازحة على تحمّل كلفتها أيضاً.

2. الانتقال إلى مقاربة حضرية في الاستجابة

يتطلب واقع النزوح الحالي والمتمثل في انتقال الأثرية الساحقة من النازحين إلى الإقامة خارج مراكز الإيواء الجماعي، تغييراً كلياً في منطق الاستجابة عبر الانتقال إلى تدخلات مجتمعية تنطلق من المدن والأحياء التي يقيم فيها النازحون عبر برامج دعم مجتمعية تأخذ في الاعتبار الحاجات في مناطق إقامة النازحين، مستهدفة النازحين والمجتمعات المضيفة.

3. دعم سبل العيش اليومي

تُظهر الدراسة كيف استخدمت الأسر النازحة آليات تكيف يومية للبقاء والاستمرار عبر تقليص الإنفاق، واستنزاف المدخرات، والاستدانة. وتشير الدراسة إلى أن هذه الآليات تستنزف قدرتها وتجعل عملية التعافي صعبة في ما بعد. وهنا تبرز أهمية الدعم النقدي المنظم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وخلق فرص دخل مؤقتة، حيث تساعد هذه التدخلات الأسر على الحفاظ على حد أدنى من الاستقلالية، بدلاً من الوقوع في دوامة الفقر والعوز.

4. تعزيز دور الإدارات المحلية

تؤدي البلديات واتحادات البلديات دوراً أساسياً باعتبارها مستجيباً أول، لكن بدا في الازمة الإنسانية

الدائمة المشتركة بين الوكالات أن الحلول المستدامة للنزوح تتطلب قيادة حكومية واضحة، قادرة على دمج النازحين في السياسات التنموية والخدمات الأساسية وأنظمة الحماية الاجتماعية.

على الرغم من أن هذه الدراسة تركز على تجربة النزوح، فإنها تنطلق من إدراك متزايد أن التحدي لا يقف عند حدود النزوح نفسه، وتنطلق إلى طرح الأسئلة بشأن اليوم التالي، حيث بدأت الأسئلة تتحول تدريجاً من إدارة النزوح إلى ما هو أكثر تعقيداً وأبعد أثراً: من سيعود؟ وإلى أين؟ وفي أي ظرف؟ وبأي دعم؟ فالיום التالي لوقف الحرب لا يمثل نهاية الأزمة بقدر ما يشكل بداية تحديات جديدة تتعلق بإدارة العودة وإعادة الاستقرار وقدرة المؤسسات على الاستجابة لها.

في المحصلة، تُظهر الدراسة الخلل القائم في برامج الاستجابة الرسمية التي تتوجه بدرجة كبيرة نحو دعم النازحين في مراكز الإيواء الجماعي، وهم أقلية لا تزيد على 15 في المئة من مجموع النازحين، بينما يقيم معظم النازحين في مساكن خاصة. لذا، فإن برامج الاستجابة عبر تركيزها على نازحي مراكز الإيواء تنقل بطياتها عبء إدارة النزوح فعلياً إلى الأسر النازحة وتجعلها عرضة للتأثر بدinamيات سوق السكن الحرة، أو بتوفر شبكات العلاقات الاجتماعية لدى النازحين. وهنا يكمن الاختلال، فمن دون مقارنة متكاملة تعيد التوازن بين الدولة وسوق السكن والمجتمع، سيبقى النزوح عبئاً على الأفراد والأسر، فيما تتركز كلفته البنيوية على مستوى المدينة والبلد ككل.

أيضاً. فحين تصبح أغلبية النازحين موزعة في مساكن مستأجرة أو بيوت أقارب، وعندما تطول مدة النزوح وتستمر أشهراً، تصبح أدوات الاستجابة التقليدية أقل قدرة على رصد الاحتياجات، وتحديد الأولويات، والوصول إلى الأسر التي تتحمل الكلفة خارج المواقع الرسمية.

إن التعامل مع هذا الواقع يتطلب مقاربة حضرية متكاملة تجمع بين التركيز على النازحين واحتياجاتهم، والتركيز على المدن والأحياء والخدمات والأسواق والمؤسسات المحلية التي تستقبلهم. وقد عكست المداخلات في الجلسة النقاشية هذا الاتجاه بوضوح؛ إذ شدد بعضها على أن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد وحده، بل في ضعف مؤسسة الاستجابة ونشأت الجهة المنسقة لها أيضاً واعتمادها على أساليب بيروقراطية في إدارة الاستجابة. هذا وأشار المشاركون إلى أن الخطط الوطنية، على الرغم من وجودها، بقيت غير فاعلة في مقاربة احتياجات معظم النازحين. وفي المقابل، برزت أهمية التعامل مع البلديات واتحادات البلديات باعتبارهم مستجيبين أول، نظراً إلى قربهم من الميدان وقدرتهم على تحديد الاحتياجات والوصول إلى الأسر المقيمة خارج مراكز الإيواء.

هذا يعني أن الانتقال من استجابة إنسانية ظرفية إلى مسار تقوده الدولة، يربط الإغاثة الفورية بسياسات أكثر فاعلية وعدالة في السكن والخدمات والحماية الاجتماعية والحوكمة المحلية. وتؤكد توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجنة



15
%
مراكز الإيواء

85
%
مساكن خاصة

المراجع

- International Committee of the Red Cross (ICRC). *Displaced in Cities: Experiencing and Responding to Urban Internal Displacement Outside Camps*. Geneva: 2018. at: <https://acr.ps/hBy2St8>
- International Organization for Migration (IOM). "Emergency Relief Items Airlifted to Lebanon as 1 Million Remain Displaced." 11 May 2026. at: <https://acr.ps/hBy2SIA>
- Krueger, Richard A. & Mary Anne Casey. *Focus Groups: A Practical Guide for Applied Research*. 5th ed. Thousand Oaks, California: Sage Publications, 2015.
- "Lebanon at 'Breaking Point' as Displacement Soars and Strikes Intensify." United Nations News. 31 March 2026. at: <https://acr.ps/hBy2SkC>
- Sachdeva, Swati et al. *Forced Displacement: An Agenda for Cities and Towns*. Washington, DC: World Bank Group, 2025. at: <https://acr.ps/hBy2T3D>
- Tempra, Ombretta & Heather Elizabeth Elaydi. *Policy Directions: Housing, Land and Property Solutions to Resolve and Prevent Displacement*. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) & Global Land Tool Network. Nairobi: 2024. at: <https://acr.ps/hBy2SZn>
- "UN Official Says 100,000 Lebanese are in Shelters after Unprecedented Israeli Warnings." *Reuters*. 6/3/2026. at: <https://acr.ps/hBy2Sjh>
- United Nations Children's Fund (UNICEF). "Children Caught in Escalating Violence in Lebanon." *Situation Update*. UNICEF Lebanon. 19 March 2026. at: <https://acr.ps/hBy2SY2>
- United Nations Commission on Human Rights. *Guiding Principles on Internal Displacement*. E/CN.4/1998/53/Add.2. 11 February 1998. at: <https://acr.ps/hBy2SyJ>
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). *Global Trends: Forced Displacement in 2023*. Copenhagen: 2024. at: <https://acr.ps/hBy2SOB>
- _____. "Internally Displaced People." 2025. at: <https://acr.ps/hBy2SoS>
- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). *Towards Inclusive Solutions to Urban Internal Displacement: A Global Framework for Governments, UN Agencies, the Resident Coordinator System and Partners*. Nairobi: February 2025. at: <https://acr.ps/hBy2SA4>
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). *Lebanon: Flash Update #12 - Escalation of Hostilities in Lebanon, (as of 26 March 2026)*. 28 March 2026. at: <https://acr.ps/hBy2SJV>
- _____. *Lebanon: Flash Update #16 - Escalation of Hostilities in Lebanon (as of 9 April 2026)*. 11 April 2026. at: <https://acr.ps/hBy2T9e>
- World Bank Group. *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and their Hosts*. Washington, DC: World Bank, 2017. at: <https://acr.ps/hBy2STM>
- _____. *Social Cohesion and Forced Displacement: A Synthesis of New Research*. Washington, DC: 2022. at: <https://acr.ps/hBy2Sut>